

قانون الانتخاب محل تجاذب داخل مراكز القرار بالأردن

الحكومة الأردنية تنفي وجود توجه لانتخابات نيابية مبكرة

رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز يبحث عن إنجاز يسجل له لدى الأردنيين ويعتبر أن اعتماد قانون انتخابي عصري يقود البلاد نحو عهد سياسي جديد الوصفة المثلى لذلك، بيد أن رغبته تصطدم بالقوى المحافظة التي تعتبر أن هكذا قانون يتعارض مع مصالحها.

عمان - عاد الحديث بقوة عن قانون انتخابي جديد بالأردن، في الفترة الأخيرة بعد أن تراجع هذا الملف في سلم ترتيب أولويات حكومة عمر الرزاز، نتيجة الوضع الاقتصادي الضاغط والتحديات الإقليمية خاصة في علاقة بخطة السلام الأميركية لحل النزاع الفلسطيني والإسرائيلي المعروفة بـ"صفقة القرن". وأعلن رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات خالد الكلالدة، خلال ورشة نقاشية الثلاثاء رعتها جماعة عمان لحوارات المستقبل، أن الحكومة قد تطلق حواراً حول قانون الانتخاب خلال الفترة المقبلة، لافتاً إلى أن القانون الحالي لبي رغبات العديد من الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات الأخيرة، حيث أن 28 بالمئة من أعضاء مجلس النواب الحالي هم من خلفيات حزبية.

وأوضح أن مجلس الوزراء لم يطلب حتى اليوم تقديم أي مقترحات حول قانون الانتخاب، وأن المادة 19 من قانون الهيئة المستقلة للانتخاب أتاحت للهيئة إمكانية إبداء الرأي في أي اقتراح ومشروع قانون أو نظام ذي علاقة بأي عملية انتخابية وتقديمه لمجلس الوزراء.



خالد الكلالدة
مجلس الوزراء لم يطلب تقديم أي مقترحات حول قانون الانتخاب

وكانت المناقشة باسم الحكومة جمانة غنيمات أول من أثار المسألة حيث أكدت مؤخراً أن الحكومة ستفتح قانون الانتخاب للنقاش مع بدء الدورة العادية المقبلة للبرلمان.

ويعد تعديل قانون الانتخابات في الأردن خطوة جوهريّة للمضي قدماً في الإصلاح السياسي المتعثر إلى حد اللحظة، ويعتبر مع قانون الأحزاب البواب الرئيسية للانطلاق في عهد الحكومات البرلمانية، التي سبق وأهد عليها الملك عبدالله الثاني من مناسبات عدة، بيد أن كثيرين باتوا ينتشكون في جدية مسعى تنفيذها.

وجرى تعديل القانون الانتخابي في العام 2016 بإلغاء "الصوت الواحد"، الذي لطمأنا آثار جدلاً كبيراً، وتخفيض عدد النواب من 150 نائباً إلى 130، ولكن مع دخول قانون البلديات واللامركزية حين

التنفيذ بدأ أنه من المفروض السير في صياغة قانون انتخابي جديد مصحوباً بأخر بشأن الأحزاب. ويرجح أن يكون القانون الجديد شبيهاً بذلك الذي تمت صياغته في العام 1989، بعد عودة الحياة السياسية داخل المملكة وإلغاء الأحكام العرفية، حيث سيخفف عدد النواب إلى ثمانين نائباً، مقسمين إلى نصفين، بحيث يكون هناك 40 مقعداً مخصصاً للقوائم الحزبية، فيما الباقي للمشمولين بنظام الانتخاب الفردي.

ويعتبر نشطاء أن هذا النموذج الأمثل للقانون الانتخابي خاصة وأنه سيمهد الطريق للأحزاب لفرض نفسها رقماً صعباً في المعادلة القائمة، ذلك أن القوانين السابقة كرسست السطوة العشائرية والمناطقية على حساب الأحزاب، الأمر الذي شكّل عائقاً كبيراً للارتقاء بالحياة السياسية داخل المملكة.

وسبق أن تحدث العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني العام الماضي بأنه حان الوقت لإعداد مشروع قانون انتخابي جديد يأخذ بالاعتبار تخفيض عدد النواب إلى ثمانين نائباً.

وذكر الملك عبدالله الثاني حينها أن المرحلة المقبلة وخصوصاً بعد دخول قانون اللامركزية حيز التنفيذ، ستعكس على عدد أعضاء مجلس النواب، ولفت إلى أن نقل السلطة للبلديات ومجالس المحافظات سيستلزم وجود عدد أقل من النواب، لأن النائب في المستقبل يجب أن

يكون نائب وطن، وهذا يعني خفض عدد أعضاء المجلس. ويرى مراقبون أن رئيس الوزراء عمر الرزاز الذي تشهد شعبيته تراجعاً مستمراً منذ تسلمه المنصب في يونيو من العام الماضي يحاول أن يستدرك هذا الوضع ويسجل انتصاراً يحفظ له في سجله، من خلال صياغة قانون انتخابي يقود البلاد نحو عهد سياسي جديد، بيد أن البعض يتشكك في مدى قدرته على مواجهة القوى المحافظة التي تعتبر أن هكذا قانون يتعارض ومصالحها، وأن الأفضل الاقتصاد على بعض التعديلات الطفيفة. ويشير المراقبون إلى الموقف الذي أعلنه وزير الشؤون السياسية والبرلمانية موسى المعايطة، بعد تصريحات جمانة غنيمات، حيث أكد مساء الأحد أن مجلس

الأردن يرفض طلب تعيين سفير جديد في إيران

عمان - ذكرت مصادر إعلامية أن الأردن مازال يرفض الاستجابة لطلب إيراني بتعيين سفير له لدى طهران. وقررت عمان في مايو من العام 2018 سحب سفيرها عبدالله سليمان ابورمان، احتجاجاً على السياسات الإيرانية المهددة لاستقرار في المنطقة. وتقول دوائر سياسية أردنية إن تعيين سفير جديد للمملكة لا معنى له في هذا الوقت، خاصة وأن إيران لا تزال تصر على سياساتها المثيرة للجدل.

الوزراء لم يتطرق في نقاشاته إلى قانون انتخابي جديد. وأوضح أن القانون الحالي جاء نتيجة توافقاً وحوارات سواء في لجنة الحوار الوطني ومن ثم الحوار الذي قاده مجلس النواب، وأي قانون لا يحظى برضا الجميع لن يمر. ونوه الوزير بحسب ما نقلت عنه وسائل إعلام محلية إلى أن هناك قانون انتخابات تم نشره في شكل إشاعة وأن هذا القانون جنوني ولا يمكن أن يتم تفعيله أبداً.

وبخصوص خفض سن الترشح من 30 إلى 25 سنة قال الوزير إن ذلك "يتطلب تعديلاً دستورياً وليس في قانون الانتخاب"، مؤكداً أنه حتى الآن لا نقاش حول أي تعديل على الدستور. والمعايطة محسوب على الجناح المحافظ في مراكز

ولطالما سعت طهران إلى ربط علاقات مع عمان بيد أن الأخيرة لم تبد أي حماسة، في ظل إدراكها بنوايا إيران وسعيها للتغلغل في المملكة وضرب استقرارها. وراهن البعض من الموالين لطهران في الفترة الأخيرة على أن الوضع الاقتصادي الذي تعيشه على وقعها المملكة وتغير أولويات الدول العربية والغربية الداعمة قد يدفعان عمان للانفتاح على إيران، بيد أن هذه الرغبة

نواب حزب الله للمرة الأولى في مرمى العقوبات الأميركية

بيروت - أدرجت الخزانة الأميركية ثلاثة من قيادات حزب الله على قائمة العقوبات، وهم رئيس وحدة الارتباط والتنسيق في الحزب وفيق صفا، ورئيس كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب محمد رعد، والنائب أمين شري.

وهذه المرة الأولى التي تدرج فيها الولايات المتحدة نواباً لحزب الله في قائمة العقوبات، وتستند الخزانة الأميركية في قرارها المستهدف لرعد على أنه "يوصل إعطاء الأولوية لأنشطة حزب الله وضرب ازدهار لبنان"، أما النائب شري فتتهمه بـ"استغلال منصبه الرسمي لدفع أهداف الحزب التي تتعارض في غالب الأحيان مع مصالح الشعب والحكومة اللبنانيين". وتشير الخطوة الجديدة إلى أن الولايات المتحدة ليست في وارد التغافل عن تنامي نفوذ حزب الله السياسي والعسكري، في سياق تركيزها على الراعي الرسمي له وهي إيران. وطالبت الخزانة الأميركية الحكومة اللبنانية بقطع الاتصالات مع أعضاء حزب الله، ودعت المجتمع الدولي لعدم التمييز بين الجناحين العسكري والسياسي في الحزب مشددة "لن نغلق أعيننا عن أعضاء الحزب في الحكومة اللبنانية".

وتدرج الولايات المتحدة وبريطانيا حزب الله بجناحه العسكري والسياسي ضمن المنظمات الإرهابية، في المقابل يصنف الاتحاد الأوروبي النزاع العسكري فقط له ضمن القائمة السوداء، وهي خطوة تعتبرها الولايات المتحدة غير كافية.

ويرى مراقبون أن مطالبة الولايات المتحدة الحكومة اللبنانية التي يقودها سعد الحريري بعدم التعاطي مع أعضاء الحزب تضع الأخيرة في موقف صعب جداً، خاصة وأنه يعد أحد مؤثقيها، فضلاً عن حضوره البارز في البرلمان. ويستند الحزب أيضاً على دعم العديد من الحلفاء السياسيين في الداخل وعلى رأسهم حركة أمل التي يقودها رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس الجمهورية ميشال عون وحزبه التيار الوطني الحر.

وترجح دوائر سياسية أن يهدد الطلب الأميركي حكومة الحريري لخطوات إضافية قد تكون في شكل فرض ضغوط اقتصادية على هذا البلد، لإجباره على بحث سلاح الحزب بجديّة. وتبدي إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إصراراً على وضع حد لإيران وأذرعها في المنطقة وعلى رأسها حزب الله الذي تأسس في العام 1982 بدعم من الحرس الثوري وأصبح قوة رئيسية تستند إليها طهران في مساعيها لوضع يدها على دول المنطقة. وينتشر اليوم مقاتلون لحزب الله في كل من سوريا واليمن والعراق، وتراهن إيران عليه في أي مواجهة قد تنشب مع الولايات المتحدة.

الرزاز يبحث عن إنجاز يسجل في رصيده

القوى داخل الدولة الأردنية، وبالتالي فإن تصريحاته تعكس توجهات ذلك الجناح وتصوراته التي ترى أن الحديث عن قانون انتخابي "ثوري" ليس مطروحاً وأن أقصى ما سيتحقق هو تعديل طفيف للحالي. ودحض المعاينة فرضية إجراء انتخابات نيابية مبكرة مؤكداً أنه لا يوجد أي توجه في هذا الصدد. وكانت إشاعات قد تحدثت عن إمكانية إجراء انتخابات مبكرة، وإن كان ليس لها سند واقعي خاصة وأن العاهل الأردني يميل إلى ضمان الحد الأدنى من الاستقرار في عمل مؤسسات الدولة، في ظل الوضع المهتز داخلياً والعاصف إقليمياً.

وتنتهي المدة الدستورية لمجلس النواب الحالي بعد عام.

الأردن يرفض طلب تعيين سفير جديد في إيران

لا تجد صداها لدى دوائر صنع القرار في الأردن لعدة اعتبارات من بينها أن إيران ليس لديها ما تقدمه على هذا المستوى، فضلاً عن كون خيار الانفتاح ستكون كلفته باهظة خاصة في علاقة بمحيط المملكة والولايات المتحدة. وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أول من حذر في العام 2004 من مشروع الحزام الأمني الذي تعزز طهران لتشيده لفرض نفسها كرقم صعب في المعادلة الإقليمية.

الحكومة المصرية في مواجهة الشارع بعد هزيمة المنتخب في أمم أفريقيا

فلكية، على أمل الحضور الجماهيري الكثيف خلال مباريات المنتخب". وتابع "هناك خسائر أخرى غير مباشرة سوف تلحق بأصحاب المطاعم وتجار الأثاث والملابس الرياضية والألعاب، التي شهدت رواجاً كبيراً منذ انطلاق البطولة.. الأزمة الكبرى بالنسبة للحكومة والعاملين والمستثمرين في الرياضة غير المنبش أن المواطنين قرروا إنهاء البطولة الأفريقية مع خروج المنتخب".

واعتادت الكثير من النساء والشباب بيع الأعلام المصرية في إشارات المرور المنتشرة في الشوارع والميادين، والمبيت في الطرق الرئيسية ليلة مباريات المنتخب الوطني، لأن هذه الفترة من اللحظات المهمة لجنسي الأمم، لكن الأعلام التي كانت ترفرف في الشوارع اختفت برحيل هؤلاء الباعة مع توديع الفريق المصري للبطولة. ولحق هؤلاء الباعة، أصحاب المهن الموسمية ممن اعتادوا الظهور في المناسبات والفعاليات الجماهيرية، وهؤلاء شكّلت كأس الأمم الأفريقية بالنسبة لهم موسماً استثنائياً لم يكتمل، بالتالي فإن خروج المنتخب الوطني من البطولة، يبدو عنواناً لخسارة رياضية، قد تخفي وراءها خسائر سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية.

الحزب المعارض لقرارات الحكومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأشار لـ"العرب"، إلى أن الناس في المهني كانت تتابع المنتخب للتشجيع، وتشاهد مباريات باقي المنتخبات كنوع من دراسة الفرق المنافسة، والكل يتحدث عن الكرة فقط. ونسي المصريون المهوم والغلاء والأسعار على أمل فرحة شعبية تشد من عزيمتهم وتشعرهم أن هناك أملاً في شيء يقود إلى التغيير والإصلاح. ولم تكن الحكومة تريد أن يعود الشارع ليتحدث في السياسة والاقتصاد، على الأقل لشهور مقبلة تستريح فيها من ضغوط غلاء الأسعار، بحيث يحصل المنتخب على البطولة، ثم تعود المنافسة لاستكمال بطولة الدوري، وتقام مباراة القمة بين فريق الأهلي والزمالك في نهاية يوليو ويستمر الحديث في الرياضة لفترة، لكن الخروج المفاجئ قلب الكثير من حسابات الحكومة.

وتحدث حمدي رفعت، مستاجر مقهى كبير بحي المحمية في القاهرة، لـ"العرب"، قائلاً "المقاهي تعرضت لخسائر مالية كبيرة جراء خروج المنتخب من البطولة، لأن الحليات قامت بتحصيل أموال دون أسباب بذريعة تركها دون مخالفت، كما أن أصحاب المقاهي أنفسهم قاموا بمضاعفة سعر الإيجار، وهناك من استاجر فترة الصيف فقط بأسعار

مباشرة على المضي في اتخاذ قرارات جديدة صعبة". واعتاد محمود كامل، وهو موظف حكومي وأب لخمسة أبناء، اصطحاب أصدقائه إلى المقهى المجاور لمنزله بحي المطرية الشعبي في شمال القاهرة، لمتابعة البطولة، ومنذ خروج المنتخب تحول المقهى الذي يرتاده إلى ما يشبه المنتدى السياسي أو

الناس وتتراخي في فعل شيء يسدهم". وأضاف لـ"العرب"، أن بعض المؤسسات الرسمية اعتبرت التفاف الناس خلف المنتخب بمنزلة تأييد سياسي للحكومة والنظام الحاكم، أو بمعنى أدق، "هو اصطفاك وطني يحمل دعماً مباشراً لها، لدرجة أن هناك من رأى في انشغال الشارع بكرة القدم وعدم الامتناع من رفع الأسعار موافقة غير



خيبة أمل

القرارات الاقتصادية الصعبة التي اتخذت مع انطلاق البطولة، مثل تحريك أسعار الكهرياء ورفع الدعم عن المحروقات. وتخلو الشوارع والميادين ومراكز الشباب والمنتزهات من الأعداد الغفيرة التي كانت تتابع مباريات المنتخب المصري.

وتعتقد الحكومة أن توقف الناس عن الانشغال بالكرة قد يتم استبداله بالتركيز مع سياساتها وقراراتها والحديث عن الغلاء والازمات والأسعار.

ورأي متابعون أن الاهتمام الزائد بمخالفات اتحاد الكرة، واستقالة أعضائه على خلفية الإخفاق الأفريقي، محاولة لاستمرار الزخم الشعبي، لأن إطلاق العنان لنواب داخل البرلمان للحديث عن وقائع فساد وإهدار مال عام في أي مؤسسة لم يكن توجه مالوفا، حيث تقدم 70 نائباً بطلبات إحاطة برلمانية تطالب بمحاكمة ومحاسبة أعضاء اتحاد الكرة بسبب شبهات "الفساد والتربح والإخفاق في إدارة شؤون المنتخب". وقال عبدالعليم زايد أستاذ علم الاجتماع السياسي، بجامعة الفيوم، جنوب غرب القاهرة، إن الخسارة السياسية الكبيرة للحكومة هي أن الشارع يحاسبها على كل إخفاق يحدث في أي مجال، حتى لو كان كرة القدم، فهي متهمة بأنها "تتغفن في إحباط

أميرة فكري
كاتبة مصرية



القاهرة - اصطدمت مساعي الحكومة المصرية لتحسين صورتها بخروج المنتخب الوطني لكرة القدم من كأس الأمم الأفريقية، الأمر الذي ساهم في تعكير مزاج الشارع الذي يسوده إحباط حالياً بعدما انطقت نقطة مضيئة كانت تعول عليها لتخفيف حدة الازمات السياسية والاقتصادية المترامية.

وحاولت وسائل الإعلام التابعة للحكومة في اليومين الماضيين، استعادة التوازن والتركيز على الدور التنظيمي الجيد للبطولة، والقدرة على النجاح، بصرف النظر عن وجود الفريق القومي من عدمه، لكن ظهرت تلميحات سلبية أشارت إلى عدم قدرتها على معالجة القصور مبكراً.

ورفع الإعلام الرسمي شعار "البطولة ما خلصت"، وحشدت الحكومة بعض الأصوات السياسية لحث الناس على المتابعة وحضور المباريات، للتقليل من الخسائر المعنوية والمادية.

وكانت الحكومة تمنئى استمرار التفاعل الجماهيري لأطول فترة ممكنة، أو التوديع بالبطولة، بما يحقق أهدافاً سياسية عديدة، منها تخفيف وقع